البريكاريا :
دراسة في أسباب التبلور والخصائص المشتركة

أ.م.د. حسام الدين علي مجيد
أ.م.د. رغد نصيف جاسم

كلية العلوم السياسية بجامعة صلاح الدين
كلية العلوم السياسية بجامعة بغداد

ان البريكاريا لم تحصل الا على قسطٍ يسير للغاية من العناية والدراسة الأكاديمية في كلِّ الحالات، على الرغم من أنَّ طبيعة انتماءاتها السياسية وسلوكها الانتخابي عامة أضحتْ ذات تأثيرٍ ملموس منذ بداية القرن الحادي والعشرين. وتبعاً لهذا المنظور، تَتجسَّدُ إشكالية الدراسة في مجموعة أسئلةٍ متلازمة يمكن اجمالها بالآتي: ما تكوينات البريكاريا المجتمعية؟ وما هي أسباب تبلورها؟ وهل أنَّ هذه الاسباب ساعدتها على حيازة الخصوصية الطبقة والهوية الاجتماعية المستقلة وكيف؟ ثم ما خصائصها المشتركة على الصُعُدِ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ ولماذا تمتازُ البريكاريا بكونها في حالٍ من الاتساع والتداخل الاجتماعي المتزايد بخلاف الحال مع الطبقات الاجتماعية التقليدية الأخرى، مثل طبقة البروليتاريا ولماذا؟

Abstract:

In all cases, the pericaria has received very little attention and academic study, although the nature of its political affiliations and electoral behavior in general has been having a tangible impact since the beginning of the 21st century. According to this perspective, the problem of the study is embodied in a series of syndrome questions which can be summarized as follows: What are the reasons for crystallization? Have these reasons helped her to possess class privacy and independent social identity and how? What are their common characteristics at the social, political and economic levels? Why is it that the pericaria is in a state of widening and increasing social interaction unlike other traditional social classes, such as the proletariat, and why

الكلمات المفتاحية: بريكاريا- بروليتاريا- طبقة- تكوينات اجتماعية- طور التكوين- جماعات- فئات.

المقدمة

في المستهّل يمكن القول، إنَّ (البريكاريا Precariat) سواءً أكانت طبقة اجتماعية جديدة لدى بعض الباحثين، أم هي مجرد مجاميع وفئات اجتماعية مشتَّتة ومتنافرة، ومن ثمَّ ليست بطبقةٍ اجتماعية، أو أنَّها طبقة اجتماعية قيد التكوين والتبلور الاجتماعي بحكم كونها ذات تكوينات اجتماعية متماثلة في أوضاعها الاقتصادية والثقافية في المقام الاول، فإنَّ البريكاريا في كلِّ هذه الحالات لم تحصل الا على قسطٍ يسير للغاية من العناية والدراسة الأكاديمية، على الرغم من أنَّ طبيعة انتماءاتها السياسية وسلوكها الانتخابي عامة أضحتْ ذات تأثيرٍ ملموس منذ بداية القرن الحادي والعشرين، ناهيكَ عن أهمية التفاوت النسبي في أسباب نشوئها وتبلور جماعاتها في الدول الصناعية المتقدمة ودول العالم الثالث على حدٍّ سواء.

ويُعَّدُ الباحث البريطاني (غاي ستاندينغ Guy Standing) أول مَنْ استخدم مصطلح (البريكاريا) صراحةً لِوَصفِ جماعة اجتماعية تعيش في وضعية اقتصادية واجتماعية هشّة للغاية، بحيث أرادَ بهِ الاشارة إلى ما يشعر بهِ أعضاء هذه الطبقة من الشكِّ وعدم اليقين بشأنِ وضعها القائم والمستقبلي، كذلك افتقارهم للشعور بالأمن على الصُعد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. إذ يمكن القول مع (ستاندينغ) بأنَّ هناك سبيلَين رئيسَين لِتعريف (البريكاريا): أولاهما أنَّها جماعة اجتماعية متمايزة اقتصادياً، بحيث يغدو المرء إما منتمياً الى دائرتها أو لا يكون كذلك. أما المعنى الاخر فيتجسَّدُ في أنَّهُ مصطلحٌ مشتَّقٌ لغوياً من مُفْرَدتَي: "precarious" و"proletariat"، بحيث باتَ يعني جماعات اجتماعية متباينة تجمع بين كونها تحتل مكانة اقتصادية واجتماعية "محفوفة بالمخاطر precarious"، وبين أنَّها تشبه نسبيا طبقة "البروليتاريا proletariat" من حيث عدم حيازتها الا لِقوة عملها. ووفقاً للمعنى الثاني، فإنَّ البريكاريا طبقة اجتماعية قيد التكوين الاجتماعي، لعدم تبلور وعيها الجمعي وهويتها الطبقية المستقلة. فهي لم تنتقل حتى هذه اللحظة الى دائرة "الطبقة لِذاتها class–for–itself" بالمعنى الماركسي للمفهوم[1].

تبعاً لهذا المنظور، تَتجسَّدُ إشكالية دراستنا في مجموعة أسئلةٍ متلازمة يمكن اجمالها بالآتي: ما تكوينات البريكاريا المجتمعية؟ وما هي أسباب تبلورها؟ وهل أنَّ هذه الاسباب ساعدتها على حيازة الخصوصية الطبقة والهوية الاجتماعية المستقلة وكيف؟ ثم ما خصائصها

[1] For more details see Guy Standing, Defining the precariat: a class in the making, on web: [https://www.eurozine.com/defining-the-precariat/], last visited: 15-10- 2019, pp. 1-2.
يعمد الماركسيون بشكلٍ عام الى التمييز بين "الطبقة بذاتها In itself" وبين "الطبقة لأجل ذاتها For itself"، أي بين طبقةٍ اجتماعية وُجِدتْ بصفتها حقيقة تاريخية من جهة، وبين طبقةٍ أخرى اكتسبتْ وعياً اجتماعياً بهويتها وقدرتها على العمل وتباينها الاجتماعي والاقتصادي من جهة أخرى. بحيث أنَّ نشاط الطبقة سياسياً واجتماعياً يرتبط بصورةٍ كبير بمدى حيازة الطبقة للوعي بالتباين والهوية الطبقية من عدمهِ، فالطبقة (لأجل ذاتها) تحوز هذا الوعي الطبقي، فهي بذلك طبقة اجتماعية قلباً وقالباً، بينما الطبقة (بذاتها) لا تحوز الوعي الطبقي، فهي ليست طبقة اجتماعية متكاملة بل هي قيد التكوين والتبلور. للمزيد من التفاصيل ينظر روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، ترجمة محمود عثمان حداد وغسان رملاوي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، بيروت، ٢٠١٦، ص ص ٥٨– ٦١.

المشتركة على الصُعُدِ الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ ولماذا تمتازُ البريكاريا بكونها في حالٍ من الاتساع والتداخل الاجتماعي المتزايد بخلاف الحال مع الطبقات الاجتماعية التقليدية الأخرى، مثل طبقة البروليتاريا ولماذا؟

وبُغية الإجابة عن هذه الأسئلة، تُشيرُ فرضية البحث إلى أنَّ البريكاريا طبقةٌ اجتماعية في طور التكوين، فهي ليست طبقة مستقلة بذاتها. إذ أنَّها تتشكَّلُ من جماعات متنوعة ذات ظروف اقتصادية واجتماعية متماثلة الى حدٍّ ما، بحيث أنَّ تنامي عدم الاستقرار في اوضاعها الاقتصادية والسياسية، فضلاً على تردي ظروفها المعاشية سواءً أكان ذلك بفعل سياسات الدولة داخلياً أم بفعل النظام الاقتصادي العالمي، من شأنها أنْ تؤدي الى الاتساع والتبلور اجتماعياً لتتحوَّل مستقبلاً الى طبقة اجتماعية مستقلة. وفي الوقت نفسهِ، ربَّما سيَقودَ جماعات البريكاريا للانضمام الى الحركات السياسية المُتطرِّفة.

وبعد الاستناد الى المنهجَين الوصفي والمقارن، يمكن توزيع هيكلية البحث على عدة محاور: ففي أُولاها سنسعى الى تبيان التغييرات المعاصرة في هيكلية الطبقات وتقسيماتها الاجتماعية، والتي تولدت عن تبدّلِ الظروف والسياسات الاقتصادية والثورة التكنولوجية. فيما سنركز في ثانيها على الموقع الطبقي لـــلبريكاريا ضمن إطار تلك الهيكلية الطبقية، وما تشتمل عليهِ من فئاتٍ وتكوينات اجتماعية. أما المحور الثالث فهو يُسلِّطُ قَبَساً من الضوء على الخصائص المشتركة لجاميع البريكاريا وطبيعة سلوكها السياسي.

أولاً– ظروف تطور طبقة البريكاريا بوصفها ظاهرة عالمية

كان هناك اتفاقٌ عام ما بين الأحزاب الاشتراكية والنقابات العمالية على ضرورة إنشاء مجتمعٍ جديد ما بعد الحرب العالمية الثانية، وفي ضوء عقدٍ اجتماعي ما بين أطراف نظام الإنتاج، يقوم على أساس مبدأ: (الأجر مقابل العمل)، وذلك بهدف جعل المجتمع بعامة يصطبغ بالصبغة البروليتارية في نهاية المطاف. أي أنَّ الهدف المركزي للتنظيمات العمالية كان مُتجسِّداً بخلق المزيد من فرص العمل، لغرض استمرارية العامل محافظاً على عملهِ بُغية استمرارية حصولهِ على "الأجر"، غير أنَّ التغير الجوهري في طبيعة النظام الاقتصادي ما بعد الحرب أفضى الى تفكّك ذلك العقد الاجتماعي[٢]. إذ أنَّ نظام الإنتاج نفسه ولاسيما منذ العام ١٩٥٠م، قد أصابتهُ تغييرات هيكلية كثيرة خاصةً في جانبَي: التصنيع والزراعة، نتيجة التطور التكنولوجي والثورة المعلوماتية. فعلى سبيل المثال، كان الفلاحون المُستثمِرون يُشكلون ما نسبتهُ (٢٠٪) من سكان فرنسا في ذلك العام. أما اليوم فهم يُشكلون أقل من (٥٪)، كما تلاشتْ الكثير من المهن اليدوية والأعمال التي كانت تنتمي إلى دائرة قوة العمل التقليدية لِتَحلَّ محلّها تصنيفات جديدة للعمل والعمّال في دوائر الإحصاءات الرسمية والخطاب السياسي وأدبيات العلوم الاجتماعية منذ بداية القرن الحادي والعشرين. إذ أنَّ عملية تعيين الموظفين، واستخدام الأيدي العاملة في الدول الصناعية

[٢] محاضرة الباحث عبدالسلام البَرواري، طبقة البريكاريا: محاولة لِفهم حركة ذوي الصدريات الصفراء، المعهد الكوردستاني للدراسات والتنمية، أربيل، بتاريخ ١١-٢- ٢٠١٩، ص ١.

المتقدمة تسبّبتْ بظهور جماعات اجتماعية جديدة لم تعدّ تستفيد من المنافع والحقوق المادية والمعنوية التي يخلقها العمل أُسوةً بنُظرائها من العمال التقليديين، جنباً الى جنب التغير الملحوظ في مفهوم (الأسرة) وتطور العادات الفردية والاستهلاكية، واحتداد النزعة التنافسية نتيجة رسوخ الروح الفردية والقيم المادية. وهو ما دفع بقسمٍ غير قليل من الباحثين للتشكيك في إمكانية دراسة الظواهر السياسية والاجتماعية من زاوية الطبقات الاجتماعية، بل إنَّ البعض منهم ذهب الى إمكانية التخلي أصلاً عن مفهوم (الطبقة) وما يتصل بها من أفكار وتصورات[٣]. ذلك لكون المجتمعات الغربية ومنذ أواخر التسعينيات لم تعدْ مجتمعات صناعية بحتة، بل غدتْ مجتمعات ما بعد صناعية، فقد توسَّع فيها بشكلٍ كبير اقتصاد الخدمات، ولاسيما الخدمات الاجتماعية التي تُموِّلها الضرائب، وراحَ أداء السوق فيها يتغيَّرُ على أساسٍ متسارع بفضل تدخلات الدولة، سواءً المباشرة منها وعن طريق القوانين التي تفرضها على عقود العمل وتنظيم الإنتاج وحماية المستهلِك، أم عبر تدخلاتها غير المباشرة وبواسطة دورها في النظام التعليمي وحماية حقوق الملكية الفكرية مثلاً. كما أتاحتْ الثورة المعلوماتية قبالة الجميع فرصة الحصول على التقنيات المنزلية والسلع الاستهلاكية التي تساعد على توفير الوقت، ومن ثمَّ إمكانية إنجاز الاعمال المَكتبية داخل المنزل نفسهِ، مما ساعد كلُّ ذلك في اعادة رسم حدود وحجم الوقت اللازم لتحقيق أهداف العمل الاقتصادي، وزيادة الانتاجية والمردود المادي[٤].

فضلاً على ذلك، بات هناك تباينٌ جدُّ ملحوظ ما بين اوضاع أوروبا ما قبل الحرب الباردة وبين أوروبا ما بعد العام ١٩٩١م، فقد عرف معظم الأوروبيين السلام والرَخاء والديمقراطية الفعالة، وقوة الحكومات المحلية، ولم تعدّ المشاركة السياسية الشعبية في خطواتها الهشّة الأولى كما كان عليه الحال في ألمانيا وإيطاليا قُبيل الحرب العالمية الثانية، ولم تعدّ الثورة البلشفية العالمية تُشكّل حتى شبحَ تهديد بالنسبة الى الدول الغربية. ثم أنَّ الثقافة الشعبية المُؤَمْرَكة والتنافس العالمي– على الرغم من كونها تُزعج الأوروبيين– هي اليوم ثقافة طيّعة ومنسجمة مع الأنظمة الدستورية الحالية، ولا تدعوها الى "التخلي عن المؤسسات والنظام الديمقراطي" أو حتى إمكانية تعريضها للتهديد[٥]. ففي ظلِّ ثورة تكنولوجيا الاتصالات والروبوتات يجري إحداث تغييرات عميقة في عالم العمل والعمّال والهيكلية الاجتماعية. فقد أصبح من السهولة بمكان نقل عمليات الإنتاج وتوظيف العمالة الى أماكن أخرى خارج حدود الدولة، وعلى أساس من حجم التكاليف والفوائد المتوقعة، كما رجحَ ميزان القوى لمصلحة رأس المال، وهو ما زاد من الضغوط وبشكلٍ تصاعدي على الأجور والخدمات الاجتماعية.

وفي مثل هذا السياق، سادَ الاعتقاد بأنَّ التقنيات الحديثة ستولد البطالة الجماعية، وتُهدِّدُ

[٣] للمزيد من التفاصيل ينظر يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، ترجمة د. جورجيت الحداد، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص ٢١– ٢٢، ٣٧. وينظر أيضاً: روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، مصدر سابق، ص ص ٣٣٠– ٣٣٣.

[٤] للمزيد من التفاصيل ينظر يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص ٥٩– ٦٠.

[٥] ينظر روبرت أُون باكستون، تشريح الفاشية، ترجمة: عهود بنت خميس المخيني، دار ابن النديم للنشر والتوزيع، الجزائر، ٢٠١٩، ص ٣٢٧.

مستقبل العاطلين عن العمل، غير أنَّ ما يحدث اليوم هو أنَّ هناك المزيد من الوظائف أكثر من أي وقت مضى من تاريخ الرأسمالية. ولكنَّ تلك الوظائف الجديدة تتسم بكونها أقل انتاجيةً وأقل أجراً، ولا تقترن غالباً بمجموعة الحقوق والمنافع الاجتماعية التي تشتمل عليها الوظائف الأكثر إنتاجيةً داخل المؤسسات الاقتصادية للدول الصناعية. فوفقًا لتقديرات معهد (ماكينزي) الدولي يوجد اليوم قرابة مليار شخص يحصلون على فرص عمل بعد أنْ كانوا عاطلين عن العمل قبل عشرة أعوام مضتْ، كما أنَّ سوق العمل العالمي قد تضاعفَ فيهِ المعروض العالمي لليد العاملة أربعة أضعاف مقارنةً بالعام ١٩٨٠م. وفي يومنا الراهن هنالك نحو ملياريَ عامل إضافي، وهم يُعدّون جزءً لا يتجزأ من سوق عملٍ مفتوح عالمياً، غير أنَّهم اعتادوا جميعًا على مستوى معيشي مساوٍ لما نسبته (٥١%) مما كان ينالهُ العامل الاوروبي في الثمانينيات ويَعُدّهُ الأساس للعيش الكريم (Good Live)، كذلك الحال في الصين والهند وجنوب شرق آسيا، اذ ترتفع فيها الإنتاجية والنمو الاقتصادي بوتيرة أسرع بكثير من الدول الصناعية الأخرى. ففي مثل هذه البيئة الاقتصادية يزداد الشعور والوعي لدى العمال بعدم الأمان حيال طبيعة العمل والتوظيف، ناهيك عن التغيير الجوهري الحاصل في الأُجور[٦].

بعبارةٍ أُخرى، إنَّنا اليوم نعيش في قلب التحول العالمي لنظام السوق العالمية، وهو تحولٌ مُشابه لما شهدهُ القرن التاسع عشر حتى أواسط القرن العشرين، والمتمثِّل بالتحول الكبير من اقتصادياتٍ مُبعثرة واقطاعية الى بناء أنظمة السوق الوطنية، ثم الانتقال من الاقتصاديات القومية الى اقتصاد السوق العالمي، والذي يستند فيهِ النظام الاقتصادي الى أيديولوجية اقتصادية تُعرف بـــ(الليبرالية الجديدة)؛ وهي في الأصل برنامجٌ لتحرير السوق وحركة السلع الأساسية عبر انتهاج الخصخصة، والبحث عن كيفيات جديدة للحؤول دون تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عامة، بحيث يعمل أنصار الليبرالية الجديدة على تفكيكِ مؤسسات التضامن الاجتماعي من منظور كونها تتعارضُ مع حرية العمل وقوى السوق[٧]. ففي الكثير من الدول الغربية، مثل البرتغال، واسبانيا، ونيوزيلندا، قامت أحزاب العمل والأحزاب الديمقراطية الاجتماعية نفسها بإحداث مثل تلك التغييرات الجوهرية عن طريق ممارسة أدوارٍ جوهرية في خَصْخَصةِ الخدمات العامة، وإضعاف المؤسسات المحلية وحركة العمل. وفي بريطانيا نفسها، تخلّى حزب العمال عن الالتزام بسياسات المساواة الاجتماعية التي تمسّك بها الفابيون الأوائل والاشتراكيون الإصلاحيون (التنقيحيون)؛ وهو بذلك يريد أنْ تشمل تلك السياسات المواطنين كافة، ولكن عبر التمهيد والاعداد للعمل ضمن إطار نظام اجتماعي رأسمالي مُعَولَم، بحيث يتم أحياناً استخدام مفهوم

[6] Guy Standing, Économiste, professeur à l'université de Londres, Le développement du précariat, sur le site web: [http://www.constructif.fr/bibliotheque/2016-6/le-developpement-du-%C2%AB-precariat-%C2%BB.html?item_id=3545.], date de visite: 26-11- 2019.

[7] Pour plus de détails voir Guy Standing, La corruption du capitalism: Pourquoi les rentiers prospèrent et que le travail ne paie pas, Biteback, 2016, pp. 6-10.

"الاشتراكية الجديدة" لوصف مثل تلك التغييرات[٨]. ونتيجةً لذلك، يقول (إريك هوبسباوم): "إنَّ قضية الاشتراكية ومركزيتها بالنسبة للعمال في حركتهم لم تكن– في السابق– قضيةً قطاعية خاصة، بل إنَّ الاتحادات والنقابات هي منْ كانت تُناضل لغرض مصالح قِطاعية للأُجراء... إذ أنَّ مناظرة الاشتراكيين الرئيسة لم تَقُمْ على أنَّ أغلب الناس إما شغيلة يَدٍ أو فِكر فقط، بل كانت تقوم على اساس أنَّ العمال هم القوة التاريخية الضرورية لتغيير المجتمع. ومن ثمَّ، فإنَّهُ بغض النظر عن مَنْ تكون، إذا أردت المستقبل فيجب أنْ تذهب مع حركة العمال. وبالعكس، عندما تقلصت الحركة العمالية الى درجة أنَّها أصبحت مجموعة ضغط أو حركة قِطاعية ضيقة للعمال الصناعيين، كما في بريطانيا...، فإنَّها فقدتْ قدرتها على أنْ تكون مركزاً مُحتملاً للتعبئة العامة للناس، وكذلك فقدت الأمل العام بالمستقبل. إنَّ النزعة النقابية المتشددة أثارتْ عداوة كل مَنْ يرتبط بها مباشرةً الى الحد الذي منحَ السياسات التاتشرية المحافظة غالبية حججها المقنِعة ومسوِّغاتها لتحويل حزب الأمة الواحدة، أي حزب المحافظين، الى جيشٍ لِشنِّ حرب طبقية قاسية، فضلاً على كون سياسات الهوية البروليتارية لم تَقُمْ بعزل الطبقة العاملة فقط، بل قامت بشقِّها أيضاً، وعبر وضع مجاميع العمال ضد بعضهم البعض"[٩].

تأسيساً على ما تقدم، فإنَّ أهم ملامح التغييرات الاقتصادية المعاصرة يمكن تلخيصها في الآتي ذكرهُ:

1 – شيوع ظاهرة "التسليع **commodification**": وذلك بوصفها أحد الجوانب الأكثر سلبيةً لظاهرة العولمة لاسيَّما ما بين العامَين (١٩٧٥– ٢٠٠٨م)، وهي تتمثَّل في النظر والتعامل مع كل شيء من زاوية كونهِ سلعة أساسية بحيث تكون قابلة للتسويق والخضوع للبيع والشراء وفقًا لقوى السوق، وبحسب قانون (العرض والطلب). وقد امتدَّتْ هذه الظاهرة إلى شتَّى جوانب الحياة: (السياسة، والأسرة، ونظام التعليم، والشركات، ومؤسسات العمل)، كذلك امتدت الى سياسات الحماية الاجتماعية والضمان الصحي. وفي محاولة الليبرالية الجديدة تحقيق فاعلية اقتصاد السوق، فقد شرع أنصارها الى تفكيك الحواجز التي تعيقُ ظاهرة (التسليع) وحرية انتقال السلع والأشخاص، وخاصة عن طريق تضييق تدابير حماية العمال، والحؤول من دون قيام النقابات والجمعيات العمالية والمهنية بالعمل على اعاقة حرية المنافسة الاقتصادية ما بين قوى السوق، مما ساعدَ بدورهِ في تفكيك الطبقات الاجتماعية، وبالنتيجة تولَّدت جماعات وشرائح البريكاريا بكثافةٍ عالية[١٠].

2 – انخفاض تعداد الايدي العاملة "التقليدية": هذه الخاصية تشهدها مختلف الدول الغربية وخاصةً في ميادين الصناعات الثقيلة والصناعات الاستخراجية والتحويلية، نتيجة انهيارها تحت تأثير الركود

[٨] ريتشارد جونسون، "الاشتراكية"، في، طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، أيلول ٢٠١٠، ص ٨٠.

[٩] إريك هوبسباوم، سياسات الهوية واليسار، ترجمة: سوران قحطان، مجلة الثقافة الجديدة، العدد (٤٠٦)، دار الرواد المزدهرة للطباعة والنشر والاعلان، بغداد، أيار ٢٠١٩، ص ٧٣.

[10] **For more details see Guy Standing, Defining the precariat: a class in the making, op.cit.,pp.6-7.**

الاقتصادي العالمي منذ الثمانينيات الماضية، كذلك بفعل الانتقال في التقسيم العالمي للعمال الصناعيين شَطْرَ الصين وجنوب شرق آسيا والهند وبعض دول أمريكا اللاتينية. مما أفضى الى انخفاض جدُّ ملحوظ في الأيدي العاملة الصناعية في مقابل النمو الواسع للبريكاريا والمهن الخدماتية التي لا تتطلَّب مهاراتٍ فنية ويدوية[١١]. فعلى سبيل المثال، يشهد الاقتصاد البريطاني تراجعاً كبيراً في قطاع الصناعة بشكلٍ عام. فبعد أنْ كان يستوعب نحو ثُلث اجمالي الوظائف في العام ١٩٧١، فإذا بهذه النسبة تنخفض الى (١٧٪) فقط مع بداية القرن الحادي والعشرين، أي بمعنى فُقدان نحو ثلاثة ملايين وظيفة[١٢].

3 – انخفاض دخل العامل والتنوع المتزايد لِشرائح القوى العاملة: ففي العديد من الدول الغربية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وفرنسا، تباطأت الضغوط العمالية والنقابية على الأجور الحقيقية إبَّان العقود الثلاثة الماضية. فقد جرى التقليل من التفاوتات في الدخل ما بين "العمال التقليديين"، وبالمقابل، تولَّدت فئات جديدة من العمال والموظفين تنالُ أجوراً أقل غير أنَّها في الوقت نفسهِ تفقد الأجور غير المدفوعة الثمن، والتي يحوزها العمال التقليديون، أي الخدمات والمنافع الاجتماعية التي توفِّرها الدولة لطبقة العمال التقليديين، مثل: (الإجازات المدفوعة الأجر، والإجازات المرضية، وإجازة الأمومة، والمعاشات التقاعدية). ففي الماضي، وعندما كان إجمالي العمالة يزداد، كان ذلك يتزامن أصلاً مع حصول زيادة في متوسط الأجور. ولكن الحال لم يعدّ هو نفسهُ منذ بداية القرن الحادي والعشرين، فقد صاحبَ ذلك الارتفاع في توظيف القوى العاملة انخفاضاً ملموساً في متوسط الأجور، لأنَّ الوظائف الجديدة على الرغم من كونها جدُّ كثيرة ومتنوعة غير أنَّها ذات أجورٍ أقل[١٣].

4 – ازدياد إجمالي العمالة لا يُرافِقُهُ زيادة الإيرادات الضريبية: فمن المفترض أنَّ زيادة القوة العاملة تترافق مع ارتفاع إيرادات الضرائب المرتبطة بالعمل نفسهِ، غير أنَّ الحاصل عملياً هو العكس تماماً. ففي بريطانيا مثلاً، وفي العام ٢٠١٤م، فوجِئتْ الحكومة أنَّهُ على الرغم من الزيادة في التوظيف وقوة العمل، غير أنَّ إيرادات الضرائب المرتبطة بهما قد انخفضت، لكون معظم فرص العمل الجديدة كانت منخفضة الأجور أصلاً لِدرجة أنَّها لم تصل إلى الحد الأدنى لجباية الضريبة. ففي الماضي، وعندما كانت الإنتاجية تزداد، فإنَّ الأجور والإيرادات الضريبية بدورها كانت ترتفع بصورةٍ متوازية. أما في عصر العولمة، فعندما يرتفع مستوى الإنتاجية، فإن ذلك يُصاحبهِ ركودُ وانخفاض في الأُجور، مما يعني أنَّهُ لم يعد العمال الجُدد من البريكاريا يَتقاسَمون الأرباح مع أرباب العمل.

5 – ظهور الرأسمالية الرَيعية: حيث أنَّ معظم الدول الصناعية والنامية تشهدُ تقلصاً ملحوظاً في حصة مردود العمل في مقابل الازدياد الكبير الحاصل في

[١١] ينظر روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، مصدر سابق، ص ص ٦٢، ٣٣٢– ٣٣٤.

[١٢] روث ليتون وآن باور، "الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية"، في، جون هيلز وآخرون (تحرير)، الاستبعاد الاجتماعي: محاولة للفهم، ترجمة د. محمد الجوهري، سلسلة عالم المعرفة، العدد (٣٤٤)، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، أكتوبر ٢٠٠٧، ص ٢١٠.

[١٣] للمزيد من التفاصيل ينظر روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي،مصدر سابق،ص ص ٦٢–٦٣، ٣٢٧– ٣٢٨.

حصة ومردود رأس المال، فالإيجارات والارباح المترتبة على الأموال المنقولة وغير المنقولة قد حققتْ تقدماً أكبر بكثير مقارنةً مع مصادر الدخل الأخرى، وفي مقدمتها "العمل". وهو ما يؤكّد على أنّنا نعيش بالفعل في زمن الرأسمالية الريعية، والتي شكّلها تطور نظام اقتصاد السوق وحقوق الملكية سيّما حقوق الملكية الفكرية. وخلاصة القول، أنّ نظام (توزيع الدخل) الذي سادَ في القرن العشرين لم يعد نافذاً. فَفي حين تستمر الأجور الحقيقية بالركود، نرى بالمقابل ازدياد الفوارق الحاصلة في الأُجور ما بين القطاعات والمهن، وحتى في داخلها. واذا ما عملنا على صياغة ذلك على الرسم البياني، فسيبدو "العامل" واقعاً من الناحية العملية، بين فكّي أفعى؛ أي "فكّ الانتاجية" و"فكّ الأُجور"، بحيث أنّ ارتفاع "فكّ الانتاجية" سيصاحبهُ بالضرورة الانخفاض في "فكّ الأجور"[١٤].

ثانياً– بروز هيكلية التعددية الطبقية بدلاً من الثنائية الطبقية

إنّ الاتجاهات المعاصرة في علم الاجتماع السياسي، مثل مدرسة (جون غولدثورب **John Goldthorpe**) ومدرسة (إريك أُولن رايت **Eric Olin Wright**) وغيرهما، بالرغم من اتفاقها مع الاتجاهات الكلاسيكية وخاصةً الماركسية والفيزيوقراطية بشان كون الانتماء الطبقي يتحدد في ضوء المكانة داخل نظام الإنتاج، وأنّ للإنتماء الطبقي دورٌ مركزي في حياة الافراد بعامة وفهم طبيعة الظواهر السياسية، غير أنّ تلك الاتجاهات المعاصرة تجاوزت التقسيمات الثنائية أو الثلاثية للطبقات الاجتماعية التي شدَّت عليها الاتجاهات الكلاسيكية، من زاوية أنّ البنية الاجتماعية المعاصرة قد غدتْ أكثر تعقيداً من مجرد التعارض ما بين الرأسماليين والبروليتاريا. فالاتجاهات المعاصرة تُشيرُ بشكلٍ عام الى وجود (٧–٨) طبقات اجتماعية متفاوتة، وتتوزع كلٌّ واحدة منها على عدة فئات اجتماعية. ففي الكثير من الدول الأوروبية، يعمد الاحصائيون الرسميون الى تبني أحد التصنيفَين الآتيين للطبقات الاجتماعية: أولهما يتكون من (٧–٨) طبقات اجتماعية، وهو تصنيف (غولدثورب) البريطاني وكذلك (الدليل الفرنسي العام للفئات الاجتماعية–المهنية)، بحيث يشتمل كلاهما على مختلف المهن وفقاً لِمستوى الدخل وشروط التأهيل. أما ثانيهما فيتكون من (٢٠) جماعة سوسيو اقتصادية، ويُعَّد بأنَّه الأكثر قُرباً من منطق التصنيف الأول وخاصة الفئات الاجتماعية التي يشتمل عليها الدليل الفرنسي للفئات الاجتماعية–المهنية، غير أنّ هذا التصنيف الثاني أكثر تفصيلاً من حيث: توزيع الفئات وتكويناتها الاجتماعية. مما يعني أنّ الأكاديميين والخبراء والاحصائيين الحكوميين ظلّوا يَعتمِدونَ التمييزات الطبقية القائمة على معيار الثروة والدخل، ومن المحتمل قيام غالبية الدول الصناعية المتقدمة بتوحيد نسبي للتصنيفات الطبقية بما يتفق مع التصنيف الأول[١٥].

---

[١٤] **Pour plus de détails voir Guy Standing, La Pourquoi les rentiers :corruption du capitalism prospèrent et que le travail ne paie pas, op.cit., pp. 4-7.**

[١٥] إن الهيكلية الطبقية لِمدرسة غولدثورب مُستخدمة حالياً وبشكلٍ متزايد في بريطانيا والعديد من الدول الاوروبية، بحيث تُشدد على وجود (٧) طبقات اجتماعية وهي: "طبقة الخدمات"، "العمال والمستخدمون التنفيذيون غير اليدويين"، "البرجوازية الصغيرة"، "المزارعون"، "الأُجراء الزراعيون"، "العمال المؤهلون"، "العمال غير المؤهلين". وتلعب هذه الهيكلية دوراً مشابهاً جداً لدور

وفي هذا الاتجاه، يُمكن التشديد على فكرة أنَّ سياسات العولمة والليبرالية الجديدة جنباً الى جنب ثورة تكنلوجيا المعلومات، قد خلقتْ جميعاً تغييرات كبيرة في الهيكلية الطبقية للمجتمعات الصناعية، فتمخَّضت عنها "بنية طبقية مُعَولَمة" موزعة على طبقات وشرائح اجتماعية جدُّ متنوعة، وهي: البرجوازية العليا والسفلى، والبرجوازية الصغيرة، والبروليتاريا، ومجاميع البريكاريا. مما يدفعنا ذلك لطرح التساؤل التالي:

أين تقع البريكاريا ضمن هذه التراتبية الاجتماعية؟

بُغية الإجابة عن هذا التساؤل، يمكن القول أنَّ مجاميع البريكاريا تقع في الأسفل من جميع الطبقات الاجتماعية، بحيث أنَّها تشهد تنامياً ملحوظاً في شتّى المجتمعات الغربية والصناعية في الأعوام الأخيرة. فـــالبريكاريا تتكوَّن من فئات متنوعة اجتماعياً ومتوزعة على عدة جماعات متفاوتة الدخل بشكلٍ ملحوظ بحيث يغدو من الصعوبة بمكان تحديد أعدادها بصورة دقيقة، غير أنَّهُ في الدول الصناعية الغربية يُقدَّرُ أعدادها ما بين (١٠– ١٥٪) من اجمالي قوة العمل الرسمية. وفي دولٍ أخرى، مثل اليابان، تصل أعدادها الى قرابة ثُلث قوة العمل. وفي كوريا الجنوبية يبلغُ عددها نحو (٥٠٪) من اجمالي القوى العاملة. أما في الصين فيصل تعداد البريكاريا الى زهاء (٢٠٠) مليون شخص. ومن ثم، شكَّلت جماعات البريكاريا وتناميها الديموغرافي وتزايد مطالبها السياسية في أوروبا والولايات المتحدة الامريكية خاصةً موضوع نقاش واسع منذ مطلع القرن الحادي والعشرين[١٦]، وهو ما يدفعنا الى تسليط الضوء على مكونات هذه الطبقة التي تنقسم إلى ثلاث مجموعاتٍ رئيسة، وهي:

١. فقراء المدن **urban poor**:

هم أفراد وجماعات تعيشُ على هامش الحياة في المدن الكبيرة والصناعية. وينحدر أغلبهم من أسلاف المهاجرين الى المدن من الأرياف بحثاً عن العمل بعد أنْ ضاقتْ بهم سبل العيش في الريف. ويرجع سبب تردي وضعهم الاقتصادي في أحد أهم أسبابهِ إلى: التحولات الناجمة من جرّاء دخول المَكْنَنة الزراعية، والتَخلُّع الاجتماعي (**social dislocation**) الذي أصابَ القِطاع الزراعي خاصة، مما دفع بأعدادٍ كبيرة من الفلاحين إلى الإفلاس والبطالة، ناهيك عن تقلّص الحاجة إلى الأيدي العاملة الزراعية. وإذا ما أخذنا في الحسبان التضخم السكاني الذي شَهِدَهُ الريف، فضلاً

(الدليل الفرنسي للفئات الاجتماعية–المهنية) والذي يتكون بدورهِ من (٨) طبقات وهي: "المزارعون المستثمرون"، "الحرفيون والتجار ورؤساء المشروعات"، "الكوادر والمهن الفكرية العليا"، "المهن الوَسيطة"، "المُستخدَمون"، "العمال"، "السكان غير الناشطين" أي المتقاعدين، "السكان غير الناشطين الذين لم يعملوا سابقاً". وفي كِلا هذين الاتجاهين يتم الاستناد الى فكرة دراسة الحراك الاجتماعي من منظورٍ مقارن عبر التشديد على أهمية دراسة التباينات الطبقية نظراً لتأثيرها في السلوك الاجتماعي والسياسي للفئات الاجتماعية بصورةٍ متفاوتة. للمزيد من التفاصيل ينظر يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص ٥٣– ٥٧، ٧٥، ١٢٣–١٢٧. وتستند مثل هذه التصنيفات على فكرة أنَّ العمود الفقري للبنية الطبقية هو "المهنة والترتيب المهني" وما يشتملهُ عليهِ من: نظام المكافآت المادية، والمكانة الاجتماعية، =وفرص الحياة اجمالاً في المجتمعات الحديثة. للمزيد من التفاصيل حول هذه التصنيفات الطبقية المعاصرة ينظر روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، مصدر سابق، ص ص ١٢٥–١٢٦، ١٤٢– ١٥٢.

[١٦] للمزيد من التفاصيل ينظر عبدالسلام البرواري، طبقة البريكاريا: محاولة لِفهم حركة ذوي الصدريات الصفراء، مصدر سابق، ص ٦. ينظر أيضاً:

Japan has to address the 'precariat', Financial Times, 1 juli, On Web: [https://w.mdar.co/detail1319498.html], Last visited: 16-7-2019. Also see Youthful m bers of the full-time precariat, Press Europe, 15 septber, p. 27.

على المدن في مقابل نموٍ أدنى بالضرورة في الموارد الاقتصادية، لتبيَّنَ لنا مقدار الفائض السكاني في الريف مِمَنْ لا يمتلك أصلاً أية قطعة أرضٍ زراعية، أو أنَّ ما يمتلكهُ من أرض لم يكن كافياً لغرض إقامة أودهِ، فأفضى ذلك بالنتيجة إلى حدوث بطالةٍ جماعية كبيرة في الأرياف دفعت بمعظمهم للهجرة الجماعية صوب المدن الصغيرة والمراكز الحضرية الكبرى، ولم يكن لدى غالبيتهم أيَّ مُؤهلٍ أو مَهارة تساعدهُ في الحصول على فرصة عمل[١٧]. فتمثَّلتْ المحصلة النهائية في أنَّ غالبيتهم لم يحصل على نصيب من الفرص سوى العوم على هامش الحياة المَدينية، فاستوطنوا الى جنب بعضهم البعض بحيث اتخذوا لاحقاً شكل مُدن القصدير أو ما أُطلِقَ عليها تسمية "أحزمة البؤس" في ضواحي المدن وفي داخلها. فمثلاً توجد في بريطانيا قرابة (٤٠٠٠) حي سكني لا تتسم بأنَّها فقيرة فحسب، بل أنَّها تُمثِّلُ أيضاً جيوباً للحرمان المُكثَّف وتُعاني بشكلٍ حاد من البطالة والجريمة المتشابكة مع مستويات متدنية في الصحة والإسكان والتعليم. بحيث يعاني من الأُمية قُرابة (٢٥٪) من سكانها. وبالنتيجة عدم حيازة معظمهم للمهارات الفنية اللازمة لشغل الوظائف، فلا يستطيعون بذلك الالتحاق الا بحوالي (٥٠٪) من الوظائف، بل أنَّ بعضهم ليس لهُ أملٌ في شَغل سوى (٢٪) فقط من فرص العمل المتاحة[١٨].

أي بمعنى آخر، أنَّهُ بسبب من الهامشية والدونية التي وَقَعَ ضحيتها فقراء المدن، فقد لجأوا تدريجياً إلى ممارسة مهنٍ حقيرة أحياناً، وخارجة عن القوانين والأعراف في أحيانٍ أخرى: كاللصوصية، والتهريب، والإتجار بالسلع المسروقة والمخدرات، والخدمة في البيوت، والباعة المتجولين، وماسحي الأحذية، وبوابي العمارات، وما شابه ذلك، مما حدا ببعض الباحثين الى توزيعهم على ثلاثِ فئاتٍ اجتماعية "متحللة طبقياً **déclassé**"، وهي: "العمال غير المَهَرة في حقل البناء والباعة المتجولين"، كذلك "العمال المؤقتين والعمال الزراعيين غير المهرة والحمَّالين والمكَّارين" وغيرهم من ذوي المهن الدنيا، وأخيراً "المُهربين واللصوص الصغار وقطاع الطرق المحترفين، والعاملين في السوق السوداء **Black Market**" خارج رقابة الحكومة[١٩]. فهذه الشرائح الاجتماعية عامةً "تعيش في الماضي"، ويجعلون ذلك بمثابة النقطة المرجعية لِنقد الحكومة وسياساتها من حيث أنَّ أفرادها أرادوا أنْ يكونوا ذوي شأن في المجال المهني، ولكنهم فشلوا في تحقيق ذلك. مما جعلهم يشعرون "بفقدان الأمل والطمأنينة"، نظراً لِكونهم يحظونَ بمستقبلٍ مجهول، ولا يعرفون الى ماذا سينتهي اليهِ مصيرهم المهني والاجتماعي، مما يدعوهم ذلك الى تحميل فشلهم على أكتافِ أعضاء المجموعتَين الثانية والثالثة أدناه من البريكاريا، وإتهامهم بأنَّهم السبب الجوهري وراء تردّي أوضاعهم المعيشية بشكلٍ عام من مثل القول: "لولا مجيء المزيد من المهاجرين لَكانَ وضعنا الآن أفضل"،

[17] **See Farhad Kazemi, Poverty and revolution in Iran: the migrant poor, urban marginality and politics, N.Y. Univ. Press, 1980, p. 54.**

[١٨] للمزيد من التفاصيل ينظر روث ليتون وآن باور، الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية، مصدر سابق، ص ص ٢٠٥– ٢٠٦، ٢١٣– ٢١٧.

[19] **For more details see Farhad Kazemi, Poverty and revolution in Iran, op.cit., pp. 53-55.**

ينظر أيضاً وقارن مع: نايجل سي. غبسون، فانون: المخيلة بعد الكولونيالية، ترجمة: عايد أبو هديب، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٣، ص ص ١٨٥– ١٨٧، ٢٨٩– ٢٩٢.

"ولولا قيام الجامعات بمنح الشهادات بكثرة لَكُنَّا الآن نحصل على فرص عمل أكثر وأفضل". وبالنتيجة، هم لا يشعرون بالأمن والطمأنينة تجاه حاضرهم ومستقبلهم معاً. ونظراً لظروف الفقر والحرمان وسوء أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية، كذلك بسبب عدم إندماجهم الاجتماعي والسياسي في التيار الرئيسي للمجتمع، وتحولهم التدريجي الى جيتوهات مُنعزلة ذات ثقافة اجتماعية منغلقة على نفسها، فقد بدأوا يستمعون إلى الخطاب السياسي لليمين السياسي المتطرف خاصة، أي الفاشيين الجدد والشعبويين، الذين يعزفون بدورهم على أوتار مخاوفهم وشعورهم بعدم الأمان واللايقين[٢٠]. ومن جانبٍ آخر يكشف ذلك عن وجود توترٍ ملحوظ وعدم انسجام طبقي ما بين فئات البريكاريا، غير أنَّ ما يجمعهم بشكلٍ عام هو سوء أوضاعهم المعيشية والاجتماعية، وعدم توفر سياسات حكومية رشيدة لمعالجة مشكلاتهم المستعصية.

٢. المجموعة الثانية تتكون من المهاجرين والأقليات الاثنية والعرقية وذوي الاحتياجات الخاصة

تتسم هذه المجموعة بكونها غير راضية عن واقعها الاجتماعي والاقتصادي، ولا تحوزُ بالضرورة على موقفٍ سياسي محدد. ولكن اذا ما توفَّر الوضع السياسي المناسب، كالإضطرابات السياسية مثلاً، فإنَّها ستكون "في حالٍ من الاستعداد ورهن الإشارة" للمشاركة فيها بكثافة عالية، ومثال ذلك: الاضطرابات التي اجتاحت العاصمة لندن في العام ٢٠١١م، وستوكهولم في العام ٢٠١٣م، وكذلك التي شهدتها باريس لعدة أشهر في العام ٢٠١٩م وغيرها. فقد رافَقَتها جميعاً موجات حادة من العنف والهيجان الشعبي. كما تشتمل المجموعة هذه على المهاجرين غير الشرعيين، وكذلك الذين يُزاوِلون منهم العمل غير المشروع (Black Work)، أو ما يُعرف بتسمية (اقتصاد الظل Shadow Economy)[٢١]، بحيث أنَّهم بعامة من العاطلين عن العمل بصورة مُزمِنة غير أنَّهم بصورةٍ عامة يختلفون أثنياً وثقافياً عن غيرهم من فقراء المدن، أي أنَّهم يُشكلون الجانب الاجتماعي الأكثر تضرّراً وتهميشاً وفي أسفل مراتب التراتبية الاجتماعية.

وتبعاً لهذا السياق، ينبغي الإشارة الى كون الهجرة الدولية من العالم الثالث صوب أوروبا باتت تتسبّب في تدهور الأوضاع الاقتصادية للطبقة العمالية نفسها منذ السبعينيات الماضية، إذ وفقاً الى (روبرت باكستون Robert O. Paxton): "حين كانت الأوقات جيدة كان من المُرحَّب أنْ يعمل المهاجرون في الوظائف التي احتقرتها القوى العاملة الوطنية. ولكن حين بدأ الأوروبيون يُواجهون البطالة البُنيوية طويلة المدى لأول مرة بعد أزمة الكساد العظيم بين العامين (١٩٢٩-

[٢٠] ينظر عبدالسلام البرواري، طبقة البريكاريا: محاولة لِفهم حركة ذوي الصدريات الصفراء، مصدر سابق، ص ص ٢ ،٣. ينظر أيضاً:

Guy Standing, Une charte du precariat: De citoyens de deuxième zone à citoyens, Bloomsbury Academic, 2014, p. 4.

[٢١] ففي مظاهرات باريس وغيرها من المدن الفرنسية ارتدى المتظاهرون عامة الصدريات الصفراء، وذلك للإشارة الى أحدِ قوانين وعلامات نظام المرور والمتمثل بضرورة "ارتداء سائق المركبة للصدرية الصفراء بهدف عدم التعرض للدهس من المركبات الأخرى". وكان غرض المتظاهرين من ذلك هو تحذير الحكومة بكونهم يواجهون خطر الدهس والتحطيم من قبل المجتمع والسياسات الحكومية. ينظر:

]https://www.alhurra.com/a/521548.html، [

تاريخ الزيارة: ٢٩-١١- ٢٠١٩.

١٩٣٣م)، لم يعدّ وجود المهاجرين مرغوباً فيهِ"، ثم إنَّ موجات الهجرة الدولية قد تغيَّرت نوعياً وكمياً. ففي حين كان المهاجرون الأولون يأتون من غرب أوروبا وجنوبها؛ وهم قليلاً ما كانوا يختلفون عن مُضيّفيهم الجُدد عدا اليهود، نجدُ المهاجرين الجُدد قد أتوا من الأقاليم والمستعمرات ما وراء البحار، أي أفريقيا شمال الصحراء وجنوبها، ومنطقة البحر الكاريبي، وكذلك شبه القارة الهندية وتركيا. وحينما جَنَحَ المهاجرون القُدامى عدا اليهود الى الاندماج بالمجتمع، "فإذا بالمهاجرين الجُدد يتشبثون بأديانهم وعاداتهم المختلفة، ومن ثَمَّ كان على الأوروبيين أنّ يتعلموا التعايش بصورة دائمة مع الجماعات الافريقية والهندية والاسلامية الجديدة التي تميَّزت بهوياتها وثقافاتها الفرعية، بحيث لم يكن تهديد المهاجرين الجُدد اجتماعياً واقتصادياً فحسب، بل يُنظَرُ اليهم اليوم على أنَّهم يُقوِّضون أيضاً الهوية القومية بإطّراد عبر عاداتهم ولُغاتهم وأديانهم الغريبة على أوروبا"[٢٢].

ويمكن ملاحظة مدى سعة الحجم الاجتماعي لهذه الجماعة الاجتماعية، اذ ما علمنا بأنَّهُ خلال المدة ما بين العامَين (١٩٥٠–١٩٧٠م) تراوح معدل البطالة في فرنسا مثلاً بما نسبته (١–٢٪) من اجمالي السكان. ولكن منذ العام ١٩٧٥م، ارتفع معدل البطالة بصورة مُنتظمة حتى بلغ اليوم ما نسبته (١٠٪)، لتتحول البطالة والفقر الى ظاهرة شائعة لاسيَّما في أوساط المهاجرين عامةً، بل أضحى الاستقرار في موقع البطالة يُحدَّدُ موقعاً اجتماعياً للفرد العاطل عن العمل، أي بمعنى آخر توليد طبقة سفلى ومهمشة ذات أنماط حياة ومكانة اجتماعية ونظام قيم وعادات متميزة، يُسوغ من ثَمَّ عدّهم جماعة اجتماعية خاصة. وهو ما لفتَ نظر (لايبنس **Labbens**) في الخمسينيات المنصرمة، وذلك للقيام بدراسة أوضاع وسلوك سكان المجمَّعات السكنية الانتقالية في ضواحي المدن الفرنسية، ومعظمهم كانوا من المهاجرين والفقراء جداً. إذ كان من المفترض أنّ إيواءهم سيكون لمدة زمنية انتقالية. لكن سكان تلك المجمَّعات السكنية استقروا فيها بصورةٍ دائمة، وتزوجوا من بعضهم البعض الآخر، وكان احتكاكهم الاجتماعي ضئيلاً خارج بيئتهم الاجتماعية، بل الأكثر من ذلك فقد بَدَوا وكأنهم مُستقرِّونَ في وضعهم الاجتماعي والاقتصادي، واستمرَّ ذلك لِعدة أجيال متلاحقة. ووفقاً الى (لايبنس)، فانّ هذا "العالم الرابع محرومٌ من كل شيئ". فهو يتميَّزُ بكونهِ الأكثر فقراً، ويتمتع بجميع مميزات الجماعة الاجتماعية "الحقيقية"[٢٣].

مثل هذا التحليل الاجتماعي قد لَقيَ صَداهُ لاحقاً في أفكار وطروحات أمريكية مشابهة بشان "ثقافة الفقر"، والتي توسَّع فيها عالم الاثنولوجيا (أُوسكار لويس **Oscar Lewis**). فقد شدَّدَ بدورهِ على تحليل الاوضاع المعيشية في الأحياء السكنية الفقيرة استناداً الى فكرة كون "الفقراء يحصلون على ثقافة خاصة بالفقر والحرمان"، فهم يتقاسمون نظام معتقدات وأنماط سلوك ينقلونها الى أولادهم بفضل تنشئتهم الاجتماعية، وظروفهم المعيشية الصعبة، كما أنَّ ثقافة

[٢٢] روبرت أُون باكستون، تشريح الفاشية، مصدر سابق، ص ٣١٥. وللمزيد من التفاصيل حول معاداة المهاجرين ومناهضة سياسة الهجرة من قبل الحركات اليمينية المتطرفة في ألمانيا وفرنسا والنمسا ينظر المصدر نفسه، ص ص ٣١٥–٣١٦.

[٢٣] للمزيد من التفاصيل ينظر يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص٤٢– ٤٣.

الفقر تلك ستغدو متكيّفة مع محيطها الخاص، والتي تسمح لأعضائها بمواجهة صعوبات الحياة اليومية بحيث تمخَّضَ ذلك عن فشل السياسات الحكومية نسبياً، والتي جعلت بعض المناطق الحَضَرية تُعاني ارتفاعاً في معدلات الفقر والجريمة والولادات غير الشرعية، والعوائل أحادية الوالدَين. مما دفع بالحكومات الغربية بصورةٍ عامةً الى تبني الفكرة القائلة بأنَّ أساس المشكلة يكمن في: استمرار المساعدات الحكومية لهذه المجموعة الاجتماعية، لِكونها تُسهِمُ في توليد الاستعداد النفسي للأفراد الأكثر عوزاً للقبول بالفقر والحرمان على أساسٍ دائم[٢٤]. ونتيجةً لذلك، والى جانبِ أسبابٍ أُخرى، فقد عملتْ الولايات المتحدة الامريكية والعديد من الدول الأوروبية، مثل بريطانيا وفرنسا إبان مرحلة التسعينيات المنصرمة، على الخفض التدريجي لمستوى خدمات الرعاية الاجتماعية المقدَّمة لهذه المجموعة بشكلٍ أساس. وعلى الرغم من كون أُولئك ينخرطون بشكلٍ منخفض في المجال السياسي، غير أنَّه من السهولة بمكان تعبئتهم وتوظيفهم سياسياً إذا ما تمَّ اعتماد الخطاب السياسي والايديولوجي المناسب في هذا الخصوص[٢٥].

٣. المجموعة الثالثة وتتمثّلُ بـــــ(المُتخصِّصين العاطلين مِن حملة الشهادات العليا):

يتسم أعضاء هذه الفئة الاجتماعية بكونهم من حملة الشهادات العليا الذين لا تتوفر لهم فرص عمل مناسبة ومتلائمة مع مؤهلاتهم العلمية وامكاناتهم التخصصية، كما أنَّهم ونتيجة الاقتراض لغرض اكمال دراستهم الجامعية مدينون للبنوك أو للشركات التي كانوا يعملون فيها مسبقاً، وهو ما انعكس بصورةٍ جدُّ سلبية على أوضاعهم الاقتصادية والاجتماعية والنفسية. إذ خلافاً للمتوقع منذ مرحلة التسعينيات المنصرمة، لم تعد البرجوازية الصغيرة والطبقة الوسطى عامة هي التي تتوسَّع بسرعة، بل أنَّ شرائح البرجوازية العليا هي التي غدتْ في حالة من الاتساع والثراء في مقابل اتساع وفقر الطبقات السفلى بشكلٍ متواصل. لِكون التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية لم تعد تتقلص أصلاً، وربّما ستزداد مستقبلاً بشكلٍ أكبر من ذي قبل، مما قاد الكثير من الباحثين للحديث عن "نهاية الانموذج الفرنسي للطبقة الوسطى"، وكذلك ظهور ما يعرف بظاهرة (التفكك التدريجي) للطبقة الوسطى في الولايات المتحدة الامريكية وغيرها من الدول الصناعية المتقدمة[٢٦]، فأفراد البرجوازية الصغيرة خاصةً ممنْ فشلوا بالارتقاء الى صفوف الطبقة البرجوازية العليا انهارت

[٢٤] وقد برز هذا التفسير إبَّان الثمانينيات الماضية في أوساط الباحثين ذوي الاتجاه المحافظ والقائل بأنَّ "الرفاهية المُفرِطة في كَرَمها قد (أفرختْ) هذه الفئات والسُلالات المنحلة والخطيرة، التي هي في العادة طفيلية ومنعزلة على ذاتها". للمزيد من التفاصيل ينظر جون كلارك، "الطبقة"، في، طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة: معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، مصدر سابق، ص ٤٤٩. وينظر ايضاً: يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص٤٢– ٤٤.

[25]Guy Standing,Une charte du précariat: De citoyens de deuxième zone à citoyens, op.cit.,pp.3,6.

[٢٦] قارن مع: نوربير ألتِر وجان لوي لافيل، "الهويات في العمل"، في، كاترين آلبيرن (تحرير)، الهوية والهويات: الفرد والزمرة والمجتمع، ج٢، ترجمة: د. إياس حسن، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٧، ص ٩٠. فالمجتمع الفرنسي مثلاً يشهد تفكك الطبقة الوسطى نتيجة تعرضها لعملية واسعة النطاق من الاستقطاب الاجتماعي. فالتفاوتات في الملكية والمواريث، والفقر، والتفاوت في التعليم والشهادات الاكاديمية، تلعب جميعاً دوراً رئيسياً في حرمان الطبقة الوسطى من رأس المال الاقتصادي والثقافي ومن ثم جعلها معرضة للتحول الى دائرتَي البروليتاريا والبريكاريا. للمزيد من التفاصيل ينظر: كزافيه مولينا، "مقابلة مع بول بوفارتيغ بعنوان: صراع الطبقات من دون الطبقات"، في، كاترين آلبيرن (تحرير)، الهوية والهويات: الفرد والزمرة والمجتمع، المصدر نفسه، ص ص ٨٦– ٨٧.

مراكزهم وأوضاعهم الاجتماعية، وتحولوا من ثمَّ إلى الطبقات الدنيا من العمال، أو المتخصصين العاطلين عن العمل ضمن طبقة البريكاريا. أما تفسير ذلك فيرجع الى عدة أسباب من بينها، ميل الصناعة والتجارة في النظم الاقتصادية الرأسمالية إلى الانتظام والاندماج على شكل وحدات اقتصادية كبيرة، كما أنَّ رؤوس الأموال تتجه هي الأخرى صوب التركز والبحث عن المزيد من فرص الاستثمار. مما يدفع بأصحاب الحرف والمتاجر وحتى الصناعات الصغيرة إلى الإفلاس، نتيجةً للمنافسة الحادة ما بينها وبين الوحدات الصناعية الكبرى، وعدم قدرتهم بالمحصلة على الانسجام مع الأوضاع الجديدة، فَيُغلِقونَ أبوابَ مشاغلهم ومتاجرهم، ويلتحقون إما بطبقة البروليتاريا أو بطبقة البريكاريا خاصةً. وهو ما دفع البعض منهم، وهم الأكثر وعياً، إلى الاهتمام بالسياسة وشؤونها، كما انتظم آخرون فعلاً ضمن التيارات والحركات السياسية سيَّما المتطرفة منها[٢٧].

وما يؤكد هذا المنظور هو الانخفاض الملموس في تعداد الطبقة العاملة الفرنسية من (٤٠٪) في السبعينيات المنصرمة الى قرابة (٣٠٪) من اجمالي السكان، وبالمقابل من ذلك، نجد أنَّ مجاميع (طبقة الخدمات) من المُستخدمين والمختصين سواءً المنتمين منهم عملياً الى البروليتاريا أم الى البريكاريا بقيت نسبتهم ثابتة تقريباً ولا تتجاوز (٦٠٪) من السكان منذ العام ١٩٦٠[٢٨]. وعلى صعيدٍ آخر مُتَّصِل، إنَّ الارتفاع الثابت لمستويات التعليم يؤدي بصورة آلية الى زيادة عدد المُعلمين والمُدرسين والباحثين ممنْ يعملون بدورهم على تقديم أنشطة خدماتية ذات أرباح إنتاجية ضئيلة، ومن جهةٍ أُخرى، فإنَّ التطور المتواصل للعقلانية التقنية، والسعي المنهجي والمتزايد صوب الزيادة الفعّالة للإنتاجية يؤديان بالضرورة الى زيادة الباحثين والخبراء ذوي المهارات العالية من كل التخصصات، ومن ثمَّ فإنَّ ازدياد حدة المنافسة على فرص العمل، وتفاوت المختصين في حيازة المهارات ومجهوداتهم الفكرية يقود الى استمرار بعضهم في وظائفهم، وربَّما ارتقائهم مهنياً واجتماعياً دون البعض الآخر مِمَنْ يخسر فرصة عملهِ أو لا يعثر أصلاً على فرصة عمل، لينتمي بالمحصلة الى طبقة البريكاريا. وكان هذا التطور محل اهتمام الباحثين منذ مرحلة السبعينيات المنصرمة، مثل (بيل **D. Bell**) في كتابهِ الموسوم بـــــ(المجتمع ما بعد الصناعي القادم). فقد شدَّدَ هذا الاتجاه على كون النخب المتخصصة ذات الخبرة العالية ستسهم بقوة في إعادة بناء المجتمعات الغربية لِتتفوقَ في هذا الجانب على قادة ومديري المشاريع التقليديين[٢٩]، غير أنَّ الذي حدث هو أنَّ عناصر هذه المجموعة الاجتماعية، والذين وُعِدوا بفرص العمل وزيادة الدخل عندما كانوا في مرحلة الدراسة الجامعية، فإذا بهم "عندما تخرجوا في الجامعة أصبحوا يُدركون وبمرور الزمن أنَّهُ قد تمَّ بيعهم بطاقة يانصيب مكلفة للغاية، وسيحصلون على فرص عمل ضئيلة، وفي

---

[27] **See Mancur Olsun Jr., "Rapid growth as destabilized force", in, Jason Finkle and Richard W. Gable, (eds.), Political development and social change, John Wiley and sons Inc., (2nd. Ed.), N.Y., 1971, p. 559.**

[٢٨] للمزيد من التفاصيل يظر: نيكولا جورنه، "مقابلة مع لوي شوفل بعنوان: هل عادت الطبقات الاجتماعية؟"، في، كاترين آليرن وجان كلود روانو بوربالان (تحرير)، الهوية والهويات: الفرد والزمرة والمجتمع، ترجمة د. إياس حسن، ج١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق، ٢٠١٧، ص ص ١٥٨-١٥٩.

[٢٩] ينظر وقارن مع: يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص ٤٨- ٤٩.

أدنى السلَّم الاجتماعي والمهني". ففي بريطانيا والولايات المتحدة الامريكية يوجد في ذِمَّة الكثير من (المُتخصِّصين العاطلين) ديونٌ لا يمكنهم سدادها من جرّاء دراستهم الجامعية، كما انّ أعضاء هذه المجموعة لا ينجذبون إلى احزاب اليمين السياسي حصراً. فهم يؤيدون بشكلٍ عام السياسات التي تَعدهم بفرص العمل المناسبة والرفاهية، أي أنَّهم يؤيدون أيضاً السياسات اليسارية بحيث ينجذب معظمهم إلى الاحزاب الاجتماعية الديمقراطية أو الاحزاب الاشتراكية[٣٠].

ومن الممكن في المستقبل المنظور أنْ تتحولَّ هذه المجموعة الاجتماعية الى النخبة القائدة لطبقة البريكاريا، عبر زيادة تركيزهم على الخصوصية الطبقية واعتماد التخطيط والتعبئة الفكرية لمختلف الشرائح والمكوِّنات الأخرى لـــلبريكاريا، بالشكل الذي يُفضي الى إخراجها من براثن الشعبوية والفاشية الجديدة والتنظيمات اليسارية المتطرفة، فهم يصوتون اليوم لمصلحة كل من[٣١]: (بيرني ساندرز) في الولايات المتحدة الامريكية[(٣٢)]، و(جيريمي كوربين) في المملكة المتحدة، وكذلك (بوديموس) في اسبانيا. كما يمكن ملاحظة هذه الفئة الاجتماعية في دول العالم الثالث أيضاً. ففي الوقت الذي لم تكتفِ فيه الأنظمة السياسية على مجرد الكبت الداخلي للمتخصصين والانتلجنسيا، بل تجاوزتهُ إلى اخضاعهم لِتضييقٍ فكري آخر غير مباشر حينما عملت على عُزلة شعوبها عن بقية دول العالم، عن طريق سياسة التهميش والتجهيل المنظَّم التي يتم فرضها بالقوة، ليقودَ ذلك بالضرورة إلى تحديد إسهام أولئك في عملية التلاقح الفكري والتبادل الثقافي الانساني من ناحية، وكذلك منعهم من المشاركة في الحياة السياسية والاجتماعية لِدولهم من ناحيةٍ أُخرى. ولم تقتصر آثار مثل هذا التهميش على الصعيد الفكري والأيديولوجي[٣٣]، بل امتدتْ لِتشمل نتائج أخرى أصابتْ المجموعة الاجتماعية عينها، وذلك بما ولَّدَ لديها إحساس بالبؤس والعجز عن إحداث التغيير، كما أفقد العديد من أفرادها ثقتهم بأنفسهم وبالنظام السياسي، مما اضطرهم إلى إيثار الانسحاب من الحياة العامة، واللجوء إلى آليات انزوائية متعددة بحيث ظلت آثارها ماثلة في نتاجاتهم الأدبية والفكرية، ومن ثمَّ التحول ربَّما للبحث عن مشاريع سياسية تشتمل على العمل المباشر والهادف الى تقويض أركان نظم الحكم القائمة.

ثالثاً: خصوصية جماعات البريكاريا وطبيعة سلوكها السياسي

يمكن تحديد مجموعة خصائص جوهرية لـــلبريكاريا، ومن زوايا عدة على وفق الآتي ذِكرهُ:

---

[30] Guy Standing, Une charte du précariat: De citoyens de deuxième zone à citoyens, op.cit., p. 7.

[٣١] ينظر عبدالسلام البرواري، طبقة البريكاريا: محاولة لِفهم حركة ذوي الصدريات الصفراء، مصدر سابق، ص ٤.

[(٣٢)] سيناتور أمريكي مستقل من أنصار الديمقراطية الاجتماعية، ويركّز على عدة موضوعات مثل: إعادة توزيع الدخل وزيادة الضرائب على الأغنياء وزيادة الحد الأدنى للرواتب، والضمان الصحي، وتقليل ديون طلبة الجامعات بالإضافة إلى جعل الدراسة الجامعية الحكومية مجانية. كما يدعم ساندرز قوانين إجازة الأُمومة والإجازات المرضية، ويؤيد حق الإجهاض وزواج المثليين ومنح الإقامة للمهاجرين غير الشرعيين. للمزيد من التفاصيل ينظر:

]https://ar.wikipedia.org/wiki/بيرني_ساندرز[، تاريخ الزيارة: ٤-٥- ٢٠١٩.

[33] For more details see John L. Esposito, (ed.), Islam and development, Syracuse University Press, 1980, pp. 99-101.

وللمزيد من التفاصيل حول طبيعة دور المثقفين والانتلجنسيا في مرحلة ما بعد الثورة ينظر وقارن مع: نايجل سي. غبسون، فانون: المخيلة بعد الكولونيالية، مصدر سابق، ١٨٤- ١٨٥، ٣٠٢- ٣٠٤.

١. إنَّ معظم فئات البريكاريا هم ضحايا (النزعة التشغيلية **Labourism**) للشركات الصناعية والمؤسسات المالية، أي بمعنى نزوعها الى جعل مكان العمل متنقلاً أو متسماً بالمرونة بحيث يمكن انجاز العمل من أيِّ مكان. وهو ما جعل مثل هذا العمل موضع جاذبية للكثير من الموظفين وربّات البيوت مثلاً بحيث شجَّعهم ذلك على مزاولة أكثر من وظيفةٍ واحدة بهدف زيادة الدخل، ومن زاوية كون (العمل) هو الأساس وليس (مكان العمل). بيدَ أنَّ الذي يحدث هو كون معظم العاملين في مثل تلك الاعمال غدَو عرضة لِخُسران أعمالهم، كما يخسرون بسهولة الحمايات القانونية المرتبطة بالعمل نفسه مقارنةً بالعاملين والمستخدَمين التقليديين داخل الشركة نفسها[٣٤].

٢. ينخرط أفراد البريكاريا في علاقات إنتاج محددة بحيث اعتادوا العيش في ظلِّ أوضاع اقتصادية واجتماعية معينة تتسم بعدم الاستقرار الوظيفي، فهم يتنقَّلونَ ما بين وظيفةٍ وآخرى خلال مدة زمنية معينة بموجب العقد المُبرم بينهم وبين أرباب العمل. ففي بريطانيا مثلا نرى أنَّ عدد الوظائف "المخفوفة بـــالمخاطر **precarious**"، أي المؤقتة والقابلة للخسران، تكون أعلى بكثير من عدد الوظائف الدائمية والمسجلة في قوائم بيانات المكاتب الإحصائية لدول الاتحاد الأوروبي، إذ أنَّ أيَّ شخص يَشغلُ وظيفة معينة لمدة زمنية تقل عن العامين يُعدّ موظفاً مؤقتاً بحيث يمكن فصلهُ عن عملهِ من دون أنْ يضطر صاحب العمل عادةً إلى تحمّل الالتزامات القانونية المترتبة على ذلك. وفي الوقت نفسهِ، نلاحظ أنَّ عدد ما يُعرف بتسمية "العاملين لحسابهم الخاص" ينمو بصورةٍ متزايدة، غير أنَّ متوسط دخلهم ينخفض تدريجياً ويغدو أقل بكثير من تلك الفئات الاجتماعية المصنَّفة على أنَّها من الطبقة العاملة التقليدية. فالكثير من العاملين لِحسابهم الخاص ليسوا الا "مُقدِّمي خدمات مُعتمدون"، أي يعملون لمصلحة "عميل" معين ولمدة زمنية قصيرة. فهناك قرابة مليون شخص يعملون "بعقود ساعة الصفر"، أي بمعنى أنَّهم موظفون بدوام تام، ويجب أنْ يكونوا متوفرين على أساس التفرغ التام، ولكن يجري دفع أُجورهم مقابل ساعات العمل فقط، وغالبا ما تنتهي عقودهم وتدق ساعة الصفر في غضون مدة قصيرة جداً لا تتجاوز بضعة أشهر. أي أنَّ أهم ما يُميِّزُ طبقة البريكاريا هو كونهم يحصلون على فرص عمل مؤقتة بحكم قِصَرِ مُدَدِ عقودهم المُبرمة. ففي ألمانيا مثلاً تَندرِجُ تلك الأعمال ضمن نظام الوظائف القصيرة الأمد، والتي تُعرف بتسمية "وظائف المايكروجوب"[٣٥].

٣. إنَّ مفهوم (تقسيم العمل) إلى "العمل المأجور" و"الموظف الذي يتقاضى راتباً" وغيرها من المعايير والافكار التقليدية ذات الصلة بتحديد معنى "العمل والوظيفة" لا تكادُ تشمل طبقة البريكاريا ومجاميعها المتنوعة، إذا ما عَرَفنا أنّ البريكاريا باتتْ ذات خصائص طبقية مُتميزة عن الطبقات الأخرى، سيَّما

[٣٤] عبدالسلام البرواري، طبقة البريكاريا: محاولة لِفهم حركة ذوي الصدريات الصفراء، مصدر سابق، ص ٥.

[35] **Guy Standing, Une charte du précariat: De citoyens de deuxième zone à citoyens, op.cit., p. l.**

من حيث تَمَتُّعها بعلاقة ثقة هشّة للغاية مع أرباب رأس المال أو الدولة نفسها، مما يجعلها مختلفة تمامًا عن طبقة "ذوي الياقات البيضاء". كما أنَّها تكون غير مشمولة بدائرة العقد الاجتماعي القائمة ما بين طبقة البروليتاريا التقليدية وأصحاب العمل، ففي حين يجري تقديم الحقوق والخدمات المضمونة للعامل التقليدي في مقابل استمرارية الخضوع والولاء المشروط لأرباب العمل وفقاً للعقد الاجتماعي غير المكتوب الذي أُقيمَ على أساسهِ دولة الرفاه بصورةٍ عامة، فإنَّ البريكاريا غير مشمولة أصلاً بالحقوق المترتبة على ذلك الاتفاق من الثقة المتبادلة أو الأمن والاستقرار الوظيفي في مقابل خضوعهم وتبعيتهم لأرباب العمل أنفسهم. وبالنتيجة، تتمتع البريكاريا بموقعٍ ومكانة اجتماعية خاصة (**peculiar status**) من حيث أنَّ طبيعة أعمالها ليست قريبة من المِهن الفنية والحرفية ذات المستوى العالي، ولا من المِهن والوظائف ذات المستوى المتوسط، وهو ما يجعلها تغدو ذات "مكانة مَبتورة **truncated status**"[٣٦].

٤. إنَّ ما تقدَّم ذِكرهُ من هشاشة وضع عمال البريكاريا اقتصادياً واجتماعياً يُؤكِّدُ على بُعدٍ آخر أكثر أهمية، وهو يتجسَّد في كونهم يَستنفِذونَ الكثير من الجهد والوقت والمحاولات في سبيل شغل وحيازة فرص عملٍ جديدة بصورةٍ متواصلة، بحيث يجب عليهم تقديم العديد من طلبات العمل والخوض في غمار قوائم انتظارٍ طويلة للحصول على فرصة عمل، وتعبئة استمارات لا حصر لها، وفي الوقت نفسهِ يُتابِعون التدريب وتطوير المهارات وبناء شبكة الاتصال والمعارف الخاصة بهم على نحوٍ مستمر من دون الحصول على الكثير من الحقوق والمزايا الاجتماعية في حالة حصولهم على فرصة العمل تلك، بخلاف غيرهم من العمال والموظفين التقليديين، وذلك بالرغم من أنَّ ما يقومون به من أعمال ووظائف يندرج فعلياً ضمن دائرة (العمل الحقيقي)، ويجب أنْ يكون شاغِلها متمتعاً بالمؤهلات والشروط اللازمة والا سيكون مصيرهُ ضمن دائرة البطالة.

٥. من جانبٍ آخر، إنَّ اقتصاد سوق العمل عبر شبكات (الإنترنت) حينما عملَ على تغيير طبيعة مفهوم (التوظيف) وفرصة العمل، فإنهُ جعل عامل البريكاريا يقبل بأيّ "عمل" حتى ولو كان مؤقتاً لغرض سدِّ الرَمَق. ومن ثمَّ لا يتلقى غالبية عمّال البريكاريا عدا أُجورهم أية استحقاقات مادية أُخرى، أي "المنافع أو المنافع الحكومية **state benefits**"، مثل: الإجازات المدفوعة الأجر، والإجازات المرضية، وإجازة الأمومة، والمعاشات التقاعدية، والإعانات المدفوعة مباشرة أو عن طريق أصحاب العمل. بل يُمكننا القول بأنَّ البريكاريا يعيشون فوق "حافة الشفرة"، وفي ظلِّ دَينٍ لا يُطاق، علاوةً على شعورهم بالحرمان النسبي، وإنعدام الأمن الوظيفي. فعامل البريكاريا لا يكادُ يستفيد من أية حقوق مكتسبة للحماية الاجتماعية، ويواجه باستمرار خطر الوقوع في دائرة الفقر بحيث

[36]For more details see Guy Standing, Defining the precariat: a class in the making, op.cit, pp.3-4.

يتفاقم ذلك بسبب (مخاطر عدم الاستقرار الوظيفي). ويعود مثل هذا الوضع إلى حقيقة مفادها أنَّ عمال البريكاريا عندما يفقدون وظائفهم أو مصدر دخلهم، فإنّهم لا يَتَلَقَونَ الاعانات الاجتماعية الرسمية إلا بعد مضي مدة زمنية طويلة، أو قد لا يحصلونَ عليها بالمرة، "وتلك هي المرة الأولى في تاريخ الدولة الحديثة التي يفقد فيها ملايين الأشخاص حقوقهم المدنية والثقافية والاجتماعية والاقتصادية، بحيث أنَّ الكثير مِمنْ يحصل على صفة (المواطنة) يَفقِد الحقوق التي تُشكِّلُ أصل علاقة مُواطَنَتِهم تلك؛ فهم أشبه ما يكونون بالمُتسولين" وفقاً لتعبير (ستاندينغ)[٣٧].

٦. إنَّ الخصائص مسبقة الذِكر تُعيدُ إلى الأذهان كتاب (ريتشارد ويلكنسون وكَيت بيكيت)، والموسوم بـــــــ(مستوى الروح: لماذا تجعل المساواة الكبيرة المجتمعات أكثر قوة؟)، إذ يقومان فيهِ بتسليط حُزَمٍ من الضوء على آثار ظاهرة التفاوتات الاجتماعية الحادة، وعدم المساواة الاقتصادية ما بين البريكاريا والطبقات الأُخرى. حيث يربط كل من (ويلكنسون وبيكيت) ما بين القَدْر الكبير من عدم المساواة داخل المجتمعات الغربية وسلسلة العناصر المُزَعزِعة للإستقرار الاجتماعي والسياسي، على النحو الذي يُفضي الى نشوء ظواهر عدة ومنها: تزايد أعمال العنف والشَغَب، وإدمان المخدرات، كذلك ارتفاع نسبة الحَمْل لدى المراهقات، والتدهور الصحي للفرد وغيرها من المشكلات الاجتماعية[٣٨]، فالآثار الناجمة عن مشاعر الحرمان النسبي، والشك وعدم اليقين وحتى عدم الثقة بالنظم الاقتصادية والسياسية في أوساط جماعات البريكاريا ستكون خطرة للغاية على الصُعُد الاجتماعية والسياسية والثقافية. كما أنّ انخفاض دخولها الاقتصادية، وصعوبة بنائها لِعلاقات أُسرية واجتماعية مستقرة، ناهيك عن انخفاض مستوى ضمانها الاجتماعي أو عدم حيازتها لأي شكلٍ من اشكال الضمائَين الصحي والاجتماعي، كذلك الافتقار للأمن الوظيفي، ومن ثَمَّ عدم تلبية مطالبها السياسية والاقتصادية جنباً الى جنب ارتفاع معدلات الفقر والجريمة وتعاطي المخدرات، سيجعل كلُّ ذلك البريكاريا عرضةً لنمو الراديكالية والشعبوية لِتغدو بمثابة تهديد حقيقي للنظم الديمقراطية وغير الديمقراطية على حدٍّ سواء[٣٩].

الى جانب أسبابٍ عدة متقدمة الذِكر، فقد تولّدت تلك الخصائص المركّبة نتيجةً لِبروز وتطور "علاقة الاستخدام"، أي ذلك التغيير الحاصل في طبيعة علاقات العمل، ونوعية الإنتاج والخدمات، وبالشكل الذي دفع أرباب العمل في أواخر الثمانينيات المنصرمة الى تدارك المشكلات الناجمة عن توفير الخدمات للمستهلكين، عبر التحقق من كون "المُستَخْدَمين أو

[37] Guy Standing, Une charte du précariat. De citoyens de deuxième zone à citoyens, op.cit., p. 4. For more details see also Guy Standing, Defining the precariat: a class in the making, op.cit.,p. 5.

[38] See The Spirit level slides, equality trust, On web: [https://www.equalitytrust.org.uk/resources/the-spirit-level], last visited: 24-8-2019.

[39] Japan has to address the 'precariat', Financial Times, 1 jul., on web: [https://w.mdar.co/detail1319498.html], last visited: 29-8- 2019.

الأُجراء" يقومون بأداء عملهم على الوضعية الأمثل. إذ وفقاً لمنظور مدرسة (جون غولدثورب) الإنجليزية، يجري التشديد على كون التباينات الطبقية باتتّ موزَّعةً على نوعَين: أولهما التباين ما بين "العاملين المستقلين" و"أرباب العمل" و"الأُجراء". أما الثاني فهو ما بين "الأُجراء" أنفسهم، أي بين أُولئك الذين يستند عملهم الى عقد عملٍ محدد يسمح بربطِ أُجورهم بما يقومون بإنتاجهِ بصورةٍ مباشرة وبين أولئك الذين لا تسمح طبيعة عملهم بإقامة مثل هذا الرابط. فمن جهة هناك "عقد العمل"، وبموجبهِ يحصل الأُجراء على أجورهم لِقاء مهمةٍ محددة بوضوح، وتجري تحت رقابة ربِّ العمل نفسهِ أو مَنْ يُمثِّلهُ بحيث يتم احتساب الأجر عادةً على أساس: وحدة العمل أو الوقت، وأولئك هم "طبقة العمال". ومن جهةٍ ثانية، هناك "علاقة الخدمة"، والتي يترتب عليها مقابلٌ مادي مُتوزِّع على مدى زمني أطول مقارنةً بالعمال، اذ يتقاضى "الأُجراء" بموجب علاقة الخدمة أجراً لِقاء الخدمات التي يُؤدونها لِمصلحة مؤسستهم، وهو عادةً ما يشتمل على "أجرٍ آجل" يتم تلقيهِ مستقبلاً، ويتخذ شكل وعودٍ وضمانات لزيادة منتظمةٍ في الأجر، وفرص ارتقاء ضمن العمل نفسهِ، وفي هذه الحالة يجري الحديث عن "طبقة الخدمات" أو (البريكاريا)[٤٠]. بحيث تختلف هذه الطبقة الجديدة عن العمال والبرجوازية الصغيرة نوعياً بحكم اختلاف طبيعة عقد العمل، وطريقة تقاضي الأجر. فالكثير من المهن التي يَشغلونها تتسم بكونها ذات أُجورٍ مُتدنية ولا تتطلب مهاراتٍ فنية ويدوية، ومن السهولة بمكان فقدانها نتيجة اشتداد حدة المنافسة وتفاوت المؤهلات التعليمية، كما يَشيعُ في صفوفها تشغيل النساء بكثافة عالية مقارنة بالرجال، وفي الوقت نفسهِ تكون غير مدعومة بالضمانات الاجتماعية والمهنية والتنظيمات النقابية مقارنةً مع العمال التقليديين. ومثل هذا التمييز يسري على بقية فئات هيكلية (غولدثورب) الطبقية مسبقة الذِكر، والتي تَستنِدُ الى التباينات القِطاعية من زاوية وجود خصوصيات اقتصادية واجتماعية تُحتم الأخذ بذلك التمييز، مثل التمييز ما بين المزارعين المُستثمِرين والعاملين المستقلين، وكذلك ما بين العمال اليدويين وغير اليدويين، وهلّم جرا[٤١].

وإذا ما حولّنا بُؤرة اهتمامنا الى صعيدٍ آخر، نجد أنَّ التناقض السياسي والتوتر الاجتماعي ما بين توجهات ومطامح فئات المحرومين والمهمشين من البريكاريا، كذلك تفاوت انتماءاتها الثقافية والمهنية يُعيقها في حالاتٍ أخرى دون التحول الى طبقة اجتماعية متمايزة ومستقلة بذاتها، ومن ثمَّ صعوبة توحيد قدراتها السياسية والتنظيمية، وهو ما يُيسِّرُ الطريق قبالة الشَعبَويين والفاشيين الجدد والقوميين المتطرفين الى استقطابهم والتأثير في سلوكهم السياسي خلال الحملات الانتخابية والاضطرابات السياسية عامةً[٤٢].

[٤٠] للمزيد من التفاصيل ينظر: يانيك لوميل، الطبقات الاجتماعية، مصدر سابق، ص ص ٥٤– ٥٥.

[٤١] للمزيد من التفاصيل ينظر وقارن مع: روزماري كرومبتون، الطبقات والتراصف الطبقي، مصدر سابق، ص ص ٦٢– ٦٣، ٣٣٢– ٣٣٤. أنظر أيضاً روث لبتون وآن باور، الاستبعاد الاجتماعي والأحياء السكنية، مصدر سابق، ص ص ٢١٠– ٢١١.

[٤٢] كما يُلاحظ أنَّ فئات البريكاريا وتوتراتها الاجتماعية تتسع تدريجياً لتغدو بالضدِّ من فئة "المتقاعدين" الذين أخذوا بالعودة الى العمل ومنافسة فئات البريكاريا الشابة، كذلك "النساء" اللاتي انقطعت عنهنَّ خدمات الرعاية الاجتماعية وأصبحنَ يُواجهنَ ظروف الفقر والحرمان بسبب تحملهنَّ لأعباءٍ ومسؤوليات اجتماعية واقتصادية جديدة. للمزيد من التفاصيل ينظر وقارن

وما يدعونا الى مثل هذا القول، هو أنَّ بعض الحركات الفاشية الجديدة في الدول الغربية ربَّما ستُشدِّد في المستقبل المنظور على ضرورة التخلّي عن المؤسسات الديمقراطية والليبرالية، لِتعمل بالنتيجة على ممارسة أدوارها السابقة للعام ١٩٤٥م، من حيث تعبئة مختلف فئات المجتمع بما فيها مجاميع البريكاريا ومحاولة إعادة توحيدها، كذلك ربَّما التشديد على تطهيرهِ عرقياً، ومن ثمَّ تسعى تلك الحركات المتأزمة الى بناء نظام سياسي جديد أكثر تطرّفاً من الأنظمة الفاشية والنازية السابقة، وعن طريق استنهاض موروثها ورموزها الفاشية الكلاسيكية. فعلى سبيل المثال: تُشَيطِنُ الفاشية الجديدة والأحزاب الشعبوية بعض الأعداء الداخليين والخارجيين بحيث قد لا يكون "الأعداء" بالضرورة هم (اليهود) هذه المرة، فقد تكون فاشية أمريكية شَعْبَوية ومُتعصبة ضد السود واللاتينو، أو معادية للإسلام والمسلمين أيضاً سيَّما بعد أحداث ١١ سبتمبر من العام ٢٠٠١م، كما قد تكون الفاشية الجديدة في أوروبا الغربية علمانية النهج ومُعادية للإسلام والمسلمين الأوروبيين خاصةً أكثر من عدائها للسامية، وفي روسيا ستغدو ذات نزعة قومية سِلافَوية ونزعةٍ دينية معادية للسامية، ومعادية للغرب بشكلٍ عام[٤٣]. ذلك أنَّ السياسات الحكومية واتجاهات سوق العمل ترتبطان مع بعضهما البعض ارتباطًا وثيقًا، وما لم يتم التقليل من المستويات المرتفعة لإنعدام الأمن الوظيفي، وعدم المساواة الناجمة أصلاً عن طبيعة إدارة الدولة ونظامها الاقتصادي، وكذلك الاثار السلبية لِتطورات سوق العمل، فإنَّ الانجراف وراء الأحزاب الشعبوية واليمينية سيزداد بِخُطى ثابتة ومتسارعة.

وما يُعزِّزُ من تأكيد هذا المنظور، أنَّ جماعات البريكاريا وعن طريق دراسة سلوكها السياسي والانتخابي باتتْ تؤدي دوراً حيوياً في الانتخابات الرئاسية والنيابية والبلدية للكثير من الدول، إذ أنَّ المجموعة الأولى من البريكاريا تدعم الحركات والشخصيات الشعبوية، مثل دونالد ترامب في الولايات المتحدة الامريكية، ومارين لوبان في فرنسا، وكذلك حزب الاستقلال البريطاني والجناح اليميني للمحافظين في بريطانيا. أما المجموعة الثانية، فتشعر بمستويات عالية من الحرمان الاقتصادي والاجتماعي، كذلك الحال بالنسبة الى المجموعة الثالثة بحيث يجري اليوم تعبئة فئاتهما الاجتماعية سياسياً وأيديولوجياً من قبل شخصيات وتيارات سياسية يمينية متطرفة ومعارضة للنظام السياسي والسياسات القائمة. "وباختصار يمكن القول بأنَّنا نشهد إفلاس النظام القديم لتوزيع الإنتاج والدخل. بحيث أنَّ البريكاريا تُعاني في يومنا الراهن من البؤس والحرمان الاقتصادي، ومن الاغتراب، كما يزداد شعورها بالاستياء والغضب بصورة ثابتة ومتواصلة. ومثل ذلك الوضع لا يمكن الدفاع عنه اجتماعياً وسياسياً"[٤٤].

وفي الوقت عينهِ، نرى أنَّ الحركات اليمينية المتطرفة، مثل النازية والفاشية الجديدة، وحتى التظيمات

مع: عبدالسلام البرواري، طبقة البريكاريا: محاولة لِفهم حركة ذوي الصدريات الصفراء، مصدر سابق، ص ص ٥– ٦.

[٤٣] للمزيد من التفاصيل ينظر روبرت أُون باكستون، تشريح الفاشية، مصدر سابق، ص ص ٣٠٥، ٣٠٧– ٣٣١. ينظر أيضاً وقارن مع: ريتشارد جونسون، "الاشتراكية"، في، طوني بينيت وآخرون، مفاتيح اصطلاحية جديدة، مصدر سابق، ص ٨٢.

[44] **Guy Standing, Une charte du précariat: De citoyens de deuxième zone à citoyens, op.cit., pp. 5, 9.**

الإرهابية، بالرغم من استبعادها من دائرة التحالفات السياسية أو مشاركة السلطة، الا أنها ظلّت جميعاً بمثابة "مشكلةً جدّية" بالنسبة الى النظام السياسي، وربّما ستغدو "تهديداً سياسياً" مباشراً للدولة ككل. فالحركات الفاشية خاصةً هي اليوم في طور إعادة بناء تنظيماتها ومِلاكاتها، علاوةً على أنَّها تعلّمت كيفية التخفيف من حدّة خطابها التعبوي والسياسي، ونَبذ الخطاب والرمزية الفاشية الكلاسيكية لكي تبدو وكأنَّها أحزاب عادية[٤٥]. فَثمَّةَ علاقة عكسية في أوروبا تحديداً ما بين المظهر الفاشي الصريح للحركات اليمينية والفوز بأصوات الناخبين، فَقادةِ الحركات اليمينية عادةً ما يسعون الى النأي بأنفسهم عن صور ورموز الفاشية وخطاباتها الكلاسيكية، ومن ثمّ إظهارها بمظهرٍ أكثر تقدميةً واندماجيةً في النظام السياسي ومؤسساتهِ. فبعد أنْ فقد اليسار الماركسي مصداقيتهُ بوصفهِ عجلة الاحتجاج والقبول الشعبي الرئيسة عشية انهيار الاتحاد السوفيتي، لم يعد لليمين السياسي أيَّ خصومٍ سياسيين محّل اهتمام في أوروبا ما بعد الصناعة المُعولمة والتعددية الثقافية والاثنية. مما أفسح ذلك السبيل لظهور موجةٍ جديدة وفاعلة من حركات اليمين المتطرف على المسرح السياسي منذ أواخر ثمانينيات القرن الماضي. وهو ما كشفت عنهُ الانتخابات التشريعية الأخيرة في دول الاتحاد الأوروبي. ففي هنغاريا مثلاً يتمتع اليمين المتطرف (التحالف المدني الهنغاري والحركة من أجل هنغاريا الأفضل) بقُرابة (٦٥٪) من أصوات الناخبين، وفي إيطاليا يحوز (حزبا النجوم الخمسة ورابطة الشمال) بنسبة (٢٩،٧٪)، أما في النمسا فيتمتع (حزبا حرية النمسا وتحالف المستقبل من أجل النمسا) بما نسبتهُ (٢٤٪)، وفي فنلندا صوَّت (٢٤٪) من اجمالي الناخبين لمصلحة (حزب الفنلنديين الحقيقيين). وفي دول أخرى مثل المانيا وفرنسا تَظهَرُ تشكيلات اليمين المتطرِّف في صُلب منظمات المجتمع المدني[٤٦].

ويمكن تفسير ذلك بالقول، أنَّ الحركات المتطرفة تتمتَّع أصلاً بقدرات تكيفية وتعبوية أيديولوجية وتنظيمية عالية من حيث: استيعاب مطالب المُهمشين والعاطلين عن العمل، ثم توظيفها سياسياً ضد السياسات والبرامج الحكومية القائمة، أو حتى ضد وجود الدولة ونظامها الديمقراطي ككل. وتزداد مثل هذه الاحتمالية في ظلِّ وجود الأزمات الاقتصادية والتغييرات الاجتماعية الداخلية والصراع الهوياتي ما بين مكوِّنات المجتمع الواحد، كما في حالتَي العراق ولبنان، عبر تركيز الخطاب التعبوي لِتلك الحركات والتنظيمات السياسية في أولوية واستقلالية الهوية القومية، والنزعة الحمائية الاقتصادية، أي الاستقلالية الاقتصادية. إذ يجري التشديد في خطابها السياسي على توفير الخدمات الاجتماعية، وتحسين شروط الضمان الاجتماعي والصحي، وفرص العمل للمحرومين من المواطنين في المقام الاول، علاوةً على توظيفها السياسي لكراهية الأقليات والأجانب عامة، والمهاجرين منهم خاصةً، ومن ثَمَّ صب جام غضب جموع البريكاريا عليهم من زاوية أنَّ المواطنين هم الأولى بالعناية والاهتمام من لَدُنِ دولة

[٤٥] للمزيد من التفاصيل ينظر روبرت أُون باكستون، تشريح الفاشية، مصدر سابق، ص ص ٣٥٤– ٣٥٦.

[٤٦] للمزيد من التفاصيل ينظر ريجيس ميران، "اليمين المتطرف في أوروبا: انكفاءات هوياتية وعولمة"، في، كاترين آليرن (تحرير)، الهوية والهويات: الفرد والزمرة والمجتمع، ج٢، مصدر سابق، ص ص ١٨٩– ١٩١.

الرفاه وسياساتها. لِتُصبح البريكاريا بالضرورة وقود وحَطَب الحركات الشعبوية واليمينية المتطرفة، نظراً لِسهولة استقطابها سياسياً من زاوية كونها أكثر الفئات الاجتماعية تضرّراً وحرماناً وقابليةً للهَيجان، بسبب السياسات العامة للدول الصناعية وغير الصناعية من جانب، وعمومية ظاهرة الحرمان الاقتصادي واتساع مجاميع البريكاريا من جانبٍ آخر.

الخاتمة

إنَّ البريكاريا عبارة عن جماعاتٍ اجتماعية محرومة ومهمَّشة اقتصادياً وسياسياً، تولَّدت على مُدَدٍ متعاقبة ولأسبابٍ جدُّ متنوعة؛ فتارةً بفعل التغييرات الاقتصادية التي أصابت الهيكلية الاقتصادية والصناعية العالمية، نتيجة انتهاج اقتصاديات السوق والليبرالية الجديدة منذ الثمانينيات المنصرمة، وتارةً اخرى نراها تكونتْ بسبب التخلي عن سياسات دولة الرفاه من زاوية كونها تُعيق حرية المنافسة الاقتصادية، وتارةً ثالثة نتيجة فشل التجارب التنموية والتحديثية في دول العالم الثالث، وموجات الهجرة البشرية من الأرياف الى المدن أو باتجاه الدول الغربية. وفي خضِّم تلك الأحوال تولدَّت الملايين من فرص العمل الجديدة، ولكن بأُجورٍ أقل بكثير من ذي قبل، كما فَقَدَ الملايين من العمال الصناعيين والموظفين وظائفهم، وتحولوا الى عاطلين عن العمل، أو أنَّهم بفعل شظف العيش غَدو يَمتَهِنونَ مِهَناً ووظائف لا تتناسب وامكاناتهم الفكرية وتخصصاتهم المهنية، كما أصبح غيرهم يعيش أصلاً على تلقي الاعانات الاجتماعية من مؤسسات الدولة جنباً الى جنب الكثير من المهاجرين ممنّ يعيشون على أشفاءِ أحزمة الفقر والبؤس داخل المدن وفي ضواحيها. فتمخَّض عن كلِّ ذلك بالمحصلة: ظهور تغييرات عميقة في التراتبيات الاجتماعية على المستويَين العالمي والمحلي، فتلاشتْ الثنائيات الطبقية التي كانت محل استقرار كبير في أدبيات النظرية السياسية وعلم الاجتماع السياسي في القرنين التاسع العشر ومعظم عقود القرن العشرين، لتحلَّ محلَّها تعددية طبقية ذات فئات وشرائح اجتماعية متنوعة ومتداخلة للغاية، تُعاني قطاعاتها السفلى من الحرمان الاقتصادي والاغتراب الاجتماعي، ناهيك عن التهميش السياسي. وهو ما قد يدعو مجاميع البريكاريا نفسها للخوض في غمار عدة احتمالات مستقبلية: فهي إما ستندمج في تجارب سياسية متطرفة وعبر استقطابِها من قبل تنظيمات اليمين السياسي وحركات الفاشية الجديدة في الدول المتقدمة خاصة، أو أنَّها ستسلك درب التطرُّف والانضمام الى التطرف الديني وتنظيماته السياسية في العالم الثالث، وعلى النحو الذي يُهدِّدُ وجود الدولة ومؤسساتها القائمة، أو أنَّ جماعات البريكاريا ستستقل بذاتها بواسطة ملاكاتها الفكرية والمتخصصة لتغدو طبقةً اجتماعية متمايزة، فتلجأ الى بناء حركات وتنظيمات سياسية ذات سلوك سياسي راديكالي. وستهدفُ من وراء ذلك الى مراجعة وإعادة بناء مشروع الدولة الحديثة ونظامها السياسي وحتى بُنيتها الفكرية، ولكن بعد أنْ تُحْدِثَ فيها تدخلات جراحية كثيرة وعميقة لِمصلحتها من المهمَّشين والمحرومين.